مجلة زانكوّ للعلوم الإنسانية
ISSN (Print):2218-0222
ISSN (Online): 2412-396X

Vol.28 Issue2 2024
ID No. 1563 (PP 206-216)
https://doi.org/10.21271/zjhs.28.2.11

بحث

الآراء اللغوية عند الرؤاسي في تفاسير ابن عطية الأندلسي والقرطبي وأبي حيّان الأندلسي

إسراء ياسين حسن *

* كلية التربية /قسم اللغة العربية / جامعة جرمو
israa.yasin@charmouniversity.org

ملخص

أكثر الآراء وروداً للرؤاسي في هذه التفاسير كانت في تفسير القرطبي وكانت خمسة آراء في باب الجزم والمنع من الصرف والبناء للمفعول والقطع والوصل والتخفيف والتشديد، وتأتي بالمرتبة الثانية آراء الرؤاسي في تفسير ابن عطية وكانت ثلاثة آراء وهي النصب على الإغراء والجزم والقطع والوصل وكانت أقلهم وروداً في تفسير أبي حيّان وهي القطع والوصل والإدغام وهذا يدلُّ على كثرة الاستشهاد بآراء الرؤاسي عند القرطبي في تفسيره مقارنة بتفسيري ابن عطية وأبي حيّان .

الاستلام 2023/10/22
القبول 2024/02/11
النشر 2024/04/15

الكلمات المفتاحية:
الآراء اللغوية،
الرؤاسي،
ابن عطية،
القرطبي ،
أبو حيّان.

About the Journal
ZANCO Journal of Humanity Sciences (ZJHS) is an international, multi-disciplinary, peer-reviewed, double-blind and open-access journal that enhances research in all fields of basic and applied sciences through the publication of high-quality articles that describe significant and novel works; and advance knowledge in a diversity of scientific fields.
https://zancojournal.su.edu.krd/index.php/JAHS/about

1.المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين :

أما بعد

يُعدُّ الرؤاسي من ائمة الكوفيين وشيوخهم وآراؤه اللغوية في الكتب الثلاثة التي درستها قليلة ولكن هذه الآراء هي خلاصة ما نقله هؤلاء العلماء عنه .

1 ـ2 حدود الدراسة

1 ـ جمع آراء الرؤاسي من كتب التفاسير الثلاثة

2 ـ دراسة الآراء اللغوية للرؤاسي في كتاب ابن عطية (ت 542هـ) في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز وفي كتاب القرطبي (ت 671) المسمى بالجامع لأحكام القرآن وأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ) في تفسيره البحر المحيط .

1 ـ 3 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى جمع آراء الرؤاسي اللغوية في تفاسير ابن عطية والقرطبي وأبي حيّان ، لا سيما وإن أحد هؤلاء العلماء في إحدى هذه التفاسير قد تأثر بآراء أحد العلماء في التفسيرين الآخرين كما سيتم تسلسل آراؤهما

1 ـ 4 خطة الدراسة

قسمت البحث على ثلاثة محاور :المحور الأول في الدراسة النحوية وتضمن النصب على الإغراء والجزم والبناء للمفعول ، أمَّا المحور الثاني فكان في الدراسة الصرفية وتضمن الممنوع من الصرف ، في حين كان المحور الثالث في الدراسة الصوتية وقد شمل على التخفيف والتشديد والإدغام والقطع والوصل ، والموضوعات التي ذكرتها هي مجمل الآراء التي وجدتها في الكتب الثلاث ، وقد قمت باستخراجها من هذه الكتب وكتب العلماء الآخرين الذين ذكروها ، ثم ختمته بنتائج البحث وتوصلت فيها إلى أبرز هذه النتائج .

2 ـ التمهيد : الرؤاسي

يُعدُّ الرؤاسي من الأعلام البارزة للطبقة الأولى من النُّحاة ، وهو أبو جعفر محمد بن الحسن ، مولى محمد بن كعب القرظي ، وقد لُقب بهذا اللقب لأن رأسه كان كبيراً كما نُسب عنه ، نشأ في الكوفة ، وقد جاء إلى البصرة ، فأخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء ، ثم رجع إلى الكوفة وعمل فيها وكوَّن بذلك الطبقة الأولى من العلماء الكوفيين ، ويُعدُ أستاذاً للكسائي والفرَّاء ، وإلى الرؤاسي يُنسب النحو الكوفي في دراسته وتأليفه ، لأنه رأس الطبقة الكوفية ، توفي في عهد هارون الرشيد .(ينظر : الحموي ،1925، ج2486/6)

3ـ الدراسة النحوية

سأتناول في هذه الدراسة الموضوعات النحوية التي أشار إليها الرؤاسي في تفاسير ابن عطية والقرطبي وأبي حيّان وقد ترد هذه الموضوعات في موضع أو موضعين من هذه التفاسير ولا ترد في التفاسير الأخرى وهي كما يأتي :

3ـ1: النصب على الإغراء :

عُرِّف الإغراء لغة : بقولك : أغريته بكذا ، وهو بمعنى : سهلته عليه ، ولكن الإغراء عند النحويين مختلف عمَّا هو عليه عند اللغويين ، وهو عندهم وضع المجرورات والظروف في موضع أفعال الأمر كما يتم معاملتها بمعاملة أفعال الأمر ، واختلفوا في هذه المسألة فمنهم من قصره على السماع ومنهم من أجاز القياس في ذلك ، واستشهد بموضع السماع في مثل (عِنْدَك) و(دونَكَ) و(عليكَ) و(إليك).(ينظر :ابن عصفور، ط1 ،1998 ،ج329/2)

وقد جاء الإغراء عند أبي جعفر الرؤاسي في تفسير ابن عطية في قوله تعالى : {الصَّلَاةِ الوُسطَى} [البقرة / 238]

وفي هذه الآية وقع الخطاب لجميع الأمة ، وقد أمر الله في هذه الآية بوجوب المحافظة على الصلاة في أوقاتها ، وأن تكون موافية لجميع شروطها ، وقد دخلت قبل في عموم هذه الصلاة الوسطى ؛ لأن الله قصد تشريف هذه الصلاة عن طريق تقديم الإغراء للمصلين بها ، وقد قرأ أبو جعفر الرؤاسي والصلاة الوسطى بنصبها على الإغراء وقرأها كذلك الحلواني .(ينظر ابن عطية ، ط 1، 1993،ج 1/ 314).

وقد أيَّد الفرّاء قراءة أبي جعفر الرؤاسي بالنصب على الإغراء إذ يرى أنه في قراءة عبد الله (وعلى الصَّلاةِ الوُسَطَى) ، وإن الفرَّاء قد آثر الخفض فيها ، ولكنه لو نصبها ، فيكون نصبه لها من باب الحث عليها وبفعل مضمر ، وكان هذا النصب له وجهاً حسناً ، ويشبه هذا الشيء قولك : عليك بقرابتك والأمّ ، فخصَّها بالبرِّ) (ينظر : الفرَّاء ، ط 3، 2001، ج156/1

ونجد تأييد الفرَّاء لمذهب أستاذه الرؤاسي ، ولو أنه لم يصرَّح بقراءته ، ولكنه أيَّد قراءته بالنصب على الإغراء من خلال ذكر حالته الإعرابية : ولكنه لو نصبها ، فيكون نصبه لها من باب الحث عليها وبفعل مضمر ، وكان هذا النصب له وجهاً حسناً، وهو بذلك يقصد ما ذهب إليه الرؤاسي .

وقد قيل عن الصلاة الوسطى بالوسطى : لأنَّ هذه الصَّلاة وقعت بين صلاتين من صلاة الليل ومن صلاة النهار. (ينظر : النَّحاس ،2004،ج87/1)

3ـ 2: الجزم :

القطع وأدواته : وهذه الأدوات تقع للاسم وتقع للحرف لأمرين : أمَّا لتضمنها معنى الحروف ، وأمَّا أن يكون قد أخذ الحرف لغة ، والحرف في اللغة يقع على الأسماء والأفعال والحروف .

وأدوات الجزم هي : إنْ ،إذْما ،مَنْ ،ما ،مهما ،أيّ .... ،متى ،أيَّان ،أيٌّ حينٍ إذا في الشعر ،أنَّى ،أيٌّ مكانٍ ،حيثُ ، وهذه الأدوات تنقسم على قسمين : حرف واسم ، فالحرف (إنْ) و(إْما) في مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ والاسم ما بقى) (ينظر :ابن عصفور ، ط 1، 1998 ،ج311/2)

وقد جاء الجزم عند الرؤاسي وذكره القرطبي في كتابه عن قوله تعالى : {أَنْ تأتِيَهُمْ بَغْتَةً }[محمد /18] : روى أبو جعفر الرؤاسي وغيره من قراء مكة (إن تأتهم بغتة) قال المهدوي وأن القارئ الذي قرأ بقراءة (إن تأتهم بغتة) فإن فيها وقوفًا على الساعة ، ثم استأنف الشرط بعد ذلك ، وقد احتمل هذا القول شكاً ، وفيه رد على الخلق ، كأن تقدير كلامه : لكل الذين يشكون في مجيء الساعة (فقد جاء أشرَاطُهَا).(ينظر : القرطبي ، 2003، ج241/16)

وجاء أيضاً في كلام ابن عطية :إنَّ جمهور القُرَّاء قد قرؤوا (أن تأتيهم) وفي هذه الحالة تكون (أن) بدلاً من الساعة ، وقد وقع قوله تعالى علة لهذه القراءة ، أمَّا أهل مكة فقد قرؤوا فيما رواه لنا الرؤاسي (إن تأتهم) بكسر همزة (إن) وجزم (تأتهم) على الشرط ، وأن الفاء في (فقد) قد وقعت جواباً للشرط ، ولم تأتِ عاطفة كما جاءت في قراءتها الأولى ، فاقتربت من معنى الشرط ، أمَّا (بغتة) فقد حملت معنى (فجأة) ، وقد رُوي عن أبي عمرو وقوع (بغَتة) بالغين المفتوحة ، والتاء مشددة ، وأن قوله تعالى :{ فقد جاء أشرَاطُهَا}[محمد / 18] معناها في القراءتين أنه ينبغي أن يستعد ويخاف الإنسان منها . (ينظر : ابن عطية ، ط 1، 1993،ج102/5).

وجاء في معاني القرآن للفرَّاء إن (أنْ) وقعت في القراءة كلِّها مفتوحة وقد تحدَّث الفرَّاء عن ذلك ناقلاً رأي أبو جعفر الرؤاسي في قوله لأبي عمرو بن العلاء وسؤاله عن الفاء في قوله تعالى:{ فقد جاء أشرَاطُهَا} فقال أبو عمرو : جوابها للجزاء ، فقلت له : هل وقعت (أن تأتيهم) مفتوحة؟ فقال أبو عمرو معاذ الله ، أي وقوعها مفتوحة ، إنَّما هي بالكسر ، فقال الفرَّاء بعد سماعه لهذه المحادثة بين الرؤاسي وأبي عمرو بأنه ظنَّ أنه أخذ هذه القراءة من بعض مصاحف الكوفيين بجزم (تأتهم) ، ولم يقرأ هذه القراءة احد منهم بالتكرار : (هل ينظرون إلاَّ أن تأتيهم بغتة) والدليل على ذلك أن الآية وردت في سورة الزخرف وفي قراءة عبد الله : {هَلْ يَنْظُرونَ إلاَّ أنْ تأتيهم الساعة}[الزخرف/66] ومثله : {لولا رجالٌ مُؤمِنُونَ ونِساءٌ مُؤمناتٌ} [الفتح/ 25] فإنها وقعت في موضع الرفع عند فتحها، وأن (أن) في الزخرف وقعت منصوبة ، وتكون مردودة على الساعة والجزم كذلك جائز ، فتجعل الكلام في ذلك : هل ينظرون إلاَّ الساعة مكتفياً ، ثم تبتدئ الكلام بعد ذلك بـ إن تأتهم وتأتي بالفاء على معنى الجزاء والجزم فيها جائز . (ينظر :الفرَّاء ، ط 3، 2002، ج61/3).

ومن كلام الفرَّاء السابق ونقله عن الرؤاسي فإنه يدعم قراءة الجزم في تأتيهم وأن تكون أن مكسورة الهمزة جازمة للفعل المضارع ودعمه للرؤاسي فيه دليل على اقتدائه بآرائه ومذهبه .

3 ـ 3 : البناء للمفعول :

يكون البناء للمفعول بأن يقوم المفعول به مقام الفاعل في العمل بعد حذف المفعول به ، فيأخذ ما كان للفاعل من وجوب الرفع وعدم التأخر على رافعه ، وامتناع جواز حذفه ، ويُبنى النائب عن الفاعل بضم أوَّله سواءٌ كان فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخر الماضي وفتح ما قبل آخر المضارع . (ينظر : ابن عقيل ، 1985، ج111/2 ـ 113)

وجاءت قراءة {وَعُبِدَت الطَّاغُوتَ} [المائدة/60] على المفعول عند الرؤاسي وقد ذكرها القرطبي في كتابه : وجمع عابد للمبالغة ، كقولك : عامل وعمال وضارب وضرَّاب ، وقد ذكر محبوب إنَّ البصريين قد قرؤوا : (وَعَبَادَ الطَّاغُوتَ) على جمع عابد ، كقيام وقائم ، ويجوز في هذا الجمع أن يكون جمع لـ (عبد) ،ومعناه أن المضاف إليه مجرور بالكسرة ،والرؤاسي قرأ : (وَعُبُدَتِ الطَّاغُوتَ) على البناء للمفعول ، وتقديره عنده : وعُبِدَ الطاغوتُ فيهم، أمَّا عون العقيلي وابن بريدة فقد قرؤوا : (وَعَابِدُ الطَّاغُوتِ) على الإفراد ، ومعناه عندهم يؤدي إلى جماعة ، وقرأ ابن مسعود أيضاً (وَعُبَدَ الطَّاغُوتِ) وقرأ أبي (وَعُبِدَت الطَّاغُوت)على أن يؤنث لفظ (وعُبدت) كما في قوله تعالى : {قَالتِ الأعْرَابُ} [الحجرات/ 14] وقرأ عبيد بن عمير : (وأعْبُدَ الطَّاغوتِ) مثل كلب أكلب فهذه اثنا عشر وجهاً من وجوه القراءة . (ينظر : القرطبي ،2003،ج236/6).

اختلف القرَّاء في (وَعَبدَ الطَّاغوت) فقرأ حمزة بِضمِّ الباء من (عَبَد) وخفض (الطاغوتُ) وقرأ بقية القرَّاء بالفتح والنَّصب .(ينظر : ابن الجزري، ط 1، 2014، ص635)

والحجة في هذه القراءة أن من فتح الباء في قراءته أنه جعله فعلاً من الأفعال الماضية ويكون مردوداً على قوله (من لعَنَهُ اللهُ) ومن (عبد الطَّاغوت) ، والحجة في هذه القراءة لمن ضم الباء هو جمعه لـ عَبْد ، والإضافة في (عبْد) يجعل النُّحاة يجمعونه على ثمانية أوجه ، وهذا الوجه أقلَّها جمعاً ، ويرى الفرَّاء أن (عَبُد) بالباء المضمومة ، ويكون معناه دالاً على المبالغة كما قالوا : حذُر ويُقظ ، ومعناه : وخدم الطَّاغوت ، وأن الطاغوت يأتي مفرداً وجمعاً ومؤنثاً ومذكراً ، وشاهد هذا المجيء في القرآن موجود . (ينظر : ابن خالويه ،1971 ، ص 108)

وقرأ أبو جعفر قراءة مشابهة لقراءة الرؤاسي في البناء للمجهول إذ قرأ أبو جعفر (وَعُبدَ) وشبهه بـ : ضُرِب ولا وجه لهذه القراءة في العربية).(ينظر :النَّحاس ،2004 ، ج293/1)

وجاء في حجة ابن زرعه قول الفرَّاء بأن العرب ضمت الباء وذلك لمبالغتها في المدح والذم في نحو قولنا : (رجلٌ حَذُر ويَقُظٌ) ، أي : كونه مبالغ في الحذر ، وتأويل (عَبُد) أنه قد تم بلوغه للغاية العظمى في طاعتة للشيطان ، وقرأها مجاهد كذلك ثم فسَّرها بـ (وخدم الطَّاغوت) ، أمَّا الزجاج فيرى أنَّها لفظ واحد ، دلَّ على الجمع ، كما تقول انت للقوم : (مِنْكُم عبد العَصَا) ، ويريد بذلك (إن فيكُم عبيد الْعَصَا) ووقع النصب في (عبُد) لوجهين على تقدير (وجعل عبد الطاغوت) والثاني : على معنى الذم على تقدير : (أعني عبد الطاغوت) ، وقرأ باقي القُرَّاء : (وَعَبَدَ الطَّاغوت)، ولهم في هذه القراءة وجهان إعرابيان :

الأول : على النسق على قوله (من لعنه الله) و(عبد الطَّاغوت)والطَّاغوت هو الشيطان ، ومعناه : أن يطيعه فيما سوَّل له فيه ويغويه به ..والثاني : أن ابن مسعود وأبيَّاً قرءا (وعبدوا الطَّاغوت) والقراءة هذه تحمل الفعل فيها على معنى (من) ، لأنَّ (من) يُعدُّ لفظها واحد ومعناها جمع ، لذا فأن قراءة العامة على اللفظ والمعنى كما قال تعالى : {ومِنهُم مَّن يَستَمِعُونَ إِلَيكَ} [يونس/42] ثم قال :{ومِنهُم مَّن يَنظُر إِليكَ} [يونس/43]على اللفظ) (ينظر :ابن زرعة ، ط 1، 2014 ، ص 85 ـ 86)

4 ـ الدراسة الصرفية :

سأتناول في هذه الدراسة الموضوعات الصرفية التي أشار إليها الرؤاسي في تفاسير ابن عطية والقرطبي وأبي حيان وكما يأتي :

4 ـ 1 : الممنوع من الصرف

يُعرف الاسم المنصرف بأنه الاسم المنوَّن والمجرور ، أمَّا غير المنصرف ، فهو الاسم غير المنوَّن والمجرور ، واختلف العلماء في تسمية المنصرف منصرفاً ، فمنهم من علل الاسم بان الذي في آخره صريفاً ، وهو الصوت ، وذلك لأنَّ التنوين يعده العلماء صوتاً ، ومنهم من قال لأنَّه انصرف عن التشبيه بالفعل ، ومنهم من قال بأنه سُمِّي بذلك ، لأنَّه مشتق من الصريف ، والصريف هو اللبن الذي يكون خالصًا ، فكأن الاسم المتصرف قد تخلص بتصرفه هذا من شبه الفعل والحرف . (ينظر ابن عصفور ، ط 1، 1998، ج327/2).

وممَّا جاء ممنوعاً من الصرف لفظ سبأ في قوله تعالى : {وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ مِنْ بِنَبَإٍ يَقِينٍ} [النمل/22]وجاء عند الرؤاسي ونقله لنا ابن عطية في كتابه إذ أنَّه يرى أن الله علَّم سليمان علماً لم يعلمه لأحد ، ودفع عن نفسه كل الذي توعده من العذاب والذبح ، وقرأ الجمهور (سَبَإٍ) بالصرف ، أمَّا ابن كثير وأبو عمرو فقرءاها بفتح الهمزة وترك الصرف .

فالقراءة الأولى على أن سبأ اسم رجل نُسب إليه قوم وعليه قول الشاعر : (جرير) (ديوانه ، 1986، 252)

الواردون وتيم في ذرى سبأ قد عض أعناقهم جلد الجواميس

وقد أنكر الزجاج أن تكون سبأ اسم رجل ، وقال عنها بأنَّها مدينة تُعرف بمأرب في اليمن وبينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام ، وقلت بأنه وقع في عيون المعاني للغرنوي ثلاثة أميال ، وقال قتادة والسدي : بعث الله إلى هذه المدينة اثنى عشر نبيًا . وأنشد للنابغة الجعدي ، (ديوانه ، 1998، 149)

من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيلة العرما

فمن لم يصرف (سبأ) علل كونها اسما لمدينة ، والذين صرفوها ، وهم كُثر ، فلأنَّهم سمَّوها باسم بلد من البلدان، فتكون تسميتهم كتسمية مذكرا سُمِّي به مذكر أيضًا ، وقيل عن تسميتها بأنَّها اسم لامرأة سُميت بها المدينة،والصحيح من هذه الأقوال أنه اسم رجل،وزعم الفرَّاء فيما زعم أن الرؤاسي قد سأل أبا عمرو بن العلاء عن معنى سبأ، فقال : بأنه لا يدري . أمَّا النَّحاس فقال : تأول الفرَّاء على أبي عمرو بن العلاء بأنه منع سبأ من الصرف ؛وذلك لأنه اسم مجهول، وإن الشيء إذا لم يكن معروفاً ،فأنه عندهم لا ينصرف ، وقال النَّحاس : أن أبا عمرو أجلّ من إن يقول مثل هذا القول ، وفي حكاية الرؤاسي فأنه لا يوجد دليل مطلق يقول بأنه يمنعه من الصرف ، لأنه لم يكن معروفاً لديه ، ولو سئل أبو عمرو عن اسم فقال لا أعرفه ، فهذا لا يعني بعدم معرفته له منعه من الصرف ، والحق غير هذا ، والواجب إذا لم يعرفه أن يصرفه ، وذلك لأنَّ الأصل في الأسماء أن تكون مصرفة .وتمنع الأسماء من الصرف لوجود علة تدخل عليها . والأصل في ذلك ثابت باليقين ، فلا ينبغي أن يزول بما لا يعرف . (ينظر : القرطبي ، 2003 ، ج 13/ 181).

الاختلاف في (سبأ) هل هي اسم قبيلة أم اسم رجل أم مدينة ، فهي إذا كانت اسماً معروفاً فإنها لا تمنع من الصرف ، لكنها جاءت عند أبي عمرو بن العلاء والرؤاسي بأنها لا تنصرف ، أي لا تُجر .

وقد أيَّد سيبويه الكلام السابق بنقله عن أستاذه أبي عمرو بن العلاء ذاكراً أن ثمود وسبأ يأتيان عنده مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء ، وقال تعالى : {وعاداً وثموداً} [الفرقان38، العنكبوت/38] وقال تعالى : {ألا أن ثموداً كفرُوا رَبَّهم} [هود/68]وقال :{ وآتينا ثمود النَّاقة مُبْصرة} [الإسراء/59] وقال { وأَمَّا ثَمُودُ فهدَّاهم} [فصلت/17] وقال :{لَقدْ كان لسبأٍ في مساكنهم } [سبأ/15] وقال :{من سَبَإٍ بنبأ يقين} [النمل/22] ، وأمَّا أبو عمرو بن العلاء فإنه يمنع صرف (سبأ) لأنه جعلها اسماً للقبيلة. وقال الشاعر (النابغة الجعدي) (ديوانه ، 1998، 149)

مِنْ سَبَأَ الحاضرين مأْربَ إذ يَبْنون مِنْ دونِ سَيْله العَرِمَا

وقال في الصرف ، للنابغة الجعدي: (ديوانه، 1998، 50)

أضْحتْ ينفَّرُها الولْدانُ مِنْ سَبَإٍ كأنَّهم تحت دفَّيْها دَحاديح

(ينظر : سيبويه ، ج202/3 ـ 203)

أمَّا الفرَّاء فيرى صرف (سبأ) وإجراءها ، لأنَّها اسم رجل، وكذلك فهو يجريها إن كانت اسماً لجبل، وأبو عمرو بن العلاء لم يجرها ، وزعم الرؤاسي أنَّه سأل أبا عمرو عنها فقال : بأنه لم يدرِ ما معناها ، وقد ذهب في ذلك مذهبًا إذ لم يدرِ ما معناها؛ لأنَّ العرب إذا سمَّت الأسماء باسم مجهول، فإنهم لم يتركوا إجراءه . كما قال الأعشى : (ديوانه ، 1977، 113) .

وتدفنُ منه الصَّالحات وإن يسئْ يكن ما أساء النارَ في رأس كَبْكبَا

فكأنه جهل الكبكَبَ. وذكر الفرَّاء أنه لو جعله اسم لقبيلة ما إذا كان رجلاً، أو جعله اسم لما حوله إن كان المقصود جبلاً ، فإنه يجز جره أيضًا . (ينظر :الفرَّاء ، ط 3، 2002 ، ج290/2).

والإجراء عند الكوفيين هو : الصرف وبمعنى أن ينون الاسم ويجر، أمَّا عدم الإجراء فهو منع الاسم من التنوين والجر لعلل معروفة ، ويذكرون مصطلح (ما يجري وما لا يجري) ومعناه (الذي ينصرف والذي لا ينصرف من الأسماء)، وقد يسمونه الاسم الجاري والاسم غير الجاري . (ينظر : رفيده ،1990 ، ج86/1)

وقد أجمع القُرَّاء على إجراء أو صرف (سبأ) لكونه اسم معلوم ، إمَّا لرجل أو قبيلة أو جبل ، وتفرد بعدم الإجراء أبو عمرو بن العلاء من البصريين والرؤاسي من الكوفيين وحين سأل الرؤاسي أستاذه أبا عمرو بن العلاء عن سبأ قال بأنه لا يدري ما هي . وفيه دليل على عدم قولهم بأنها ممنوعة من الصرف . وقد أوَّله الفرَّاء بأنَّه ممنوع من الصرف وهو غير صحيح .

وجاءت هذه القراءة عند ابن خالويه لقوله تعالى : {من سبأ بنبأ يقين} فذكر أنها تقرأ بالتنوين والإجراء ، وقد يترك الإجراء والفتح من غير تنوين وبإسكان الهمزة منها ، وحجته في ذلك : أن من أجراه جعله اسم جبل أو اسم قبيلة ، أما من أسكن الهمزة فإنه جعله اسم أرض أو امرأة ، فثقل ذلك من خلال التعريف والتأنيث ، وحجة من أسكن الهمزة أنه رأه اسم مؤنث، وهو أثقل عنده من المذكر ، وأيضاً كان عنده معرفة ، والمعرفة أثقل من النكرة، والمهموز يكون أثقل من المُرسل ، فلما اجتمع في الاسم كل المذكور من الثقل ، فإنه تخفف بإسكانه ، وسئل أبو عمرو عن سبب تركه لصرفه، فقال عنه بإنه اسم لا يعرفه ، والعرب إذا لم تعرف الاسم فإنها لا تصرفه . (ينظر : ابن خالويه ،1971،ص 245).

وابن خالويه أعطى الحجة في القراءات السابقة لـ (سبأ) . ويبدو أن مذهبه كوفي والدليل على ذلك ذكره لمصطلح الإجراء بقوله : يقرأ بالإجراء، ويترك الإجراء، والإجراء من مصطلحات الكوفيين كما أسلفنا. وحجته في هذا واضحة بأن أبا عمرو ترك صرفه ، لأنه اسم غير معروف ومن صرفه نسبه إلى اسم جبل أو قبيلة .

وأضاف ابن زرعة في منع صرف (سبأ) قراءة ابن كثير فضلاً عن أبي عمرو وذكر أنه قرأ ابن كثير وأَبو عَمْرو {وجئتك من سبأ} غير مَصْرُوف ، لأنه اسم لأرض أو مدينة ، أمَّا الزجاج فذكر أن (من سبإٍ) اسماً لمدينة عُرفت بـ (مأرب) وهي في اليمن وبينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام ، وقرأ باقي القُراء ((من سبإٍ) مصروفاً ؛ لأنَّهم إذا جعلوه اسم للبلد ، فكأنه عندهم اسم مُذكر قد سُمِّي به مُذكر، وقرأ القواس ((من سبإْ) بالهمزة الساكنة؛ لأنَّه اسم مؤنث وهو ثقيل ، كما أن الهمزة ثقيلة أيضاً ، فلمَّا اجتمع ثقيلان أُسكنت الهمزة تحقيقاً . (ينظر :ابن زرعة ، ط 1، 2014، ص 259).

وأضاف ابن الجزري قارئاً آخراً لهذه القراءة : واختلفوا في {من سَبَإٍ} هُنا و(لِسبإ) في سورة سبأ ، فقرأ أبو عمرو والبزيُّ بفتح همزتها من غير أن ينونوها ،وروى قُنبل بتسكين همزتها منهما ،وقرأ الباقون في الحرفين بخفضها وتنوينها .(ينظر ابن الجزري، ط 1، 2014 ،ص 721).

ممَّا سبق يتبين أن أبا عمرو بن العلاء من البصريين والرؤاسي من الكوفيين قد قرءاها بالفتح وتابعهم من القرَّاء ابن كثير والبزي، وأربعة قُرَّاء اجتمعوا على منع صرفها ، وقد نسب الفرَّاء إلى الرؤاسي منعه لـ (سبأ) من الصرف بينما نفى هذه النسبة القرطبي .

5 ـ الدراسة الصوتية :

وتناولت في هذه الدراسة الظواهر الصوتية التي ذكرها الرؤاسي في تفسير هؤلاء العلماء الثلاث وكانت هذه الظواهر: التخفيف والتشديد والإدغام والقطع والوصل .

5 ـ 1 : التخفيف والتشديد :

التخفيف : هو تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع . (الرُّماني ، (د. ط)، 1984، ج71/1)

والتشديد في اصطلاح اللغويين هو عبارة عن ادغام حرفين متماثلين بحيث يصيران حرفاً واحداً والنطق بهما مثقلاً . (ينظر : الجلبي ، ط1، 1986، ص 48).

وقد ورد مصطلح التخفيف ضد التشديد عند سيبويه؛ وذلك لأن الهمزة فعل بها هذا من لم يخففها ، وذلك لبُعد مخرج الهمزة ، وتُعدُّ نبرة تقع في الصدر تخرج بالاجتهاد ، والهمزة توصف بأنَّها أبعد الحروف من حيث المخرج ، فثقل عليهم النطق بها ، كما أن أهل التحقيق يخففون أحد الهمزتين إذا التقتا ؛ وذلك لأنَّهم يستثقلون تحقيقها كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الهمزة الواحدة ، وذلك لأنَّ الهمزتين إذا اجتمعتا فإن العرب يخففون واحدة ويحققون الأخرى . (ينظر : سيبويه،ط1، 1990،ج553/3ـ 554).

وممَّا جاء في تفسير القرطبي ممَّا نقله لنا عن الرؤاسي ممَّا رواه الفرَّاء بأن هذه اللفظة لا يوجد لها واحد من لفظها ، وزعم الرؤاسي ـ وكان رجلاً موثوقاً ـ أنه سمع في واحدها :" إبالة" بالتشديد ، أمَّا الفرَّاء فحكاها " إبالة" بالتخفيف ، وقال : بأنه سمع بعض العرب يقول : ضغث على إبالة ، يريد بذلك : خصباً على خصب . ولو قالوا في ذلك إبيال لكان صواباً عندهم ، ومثله دينار ودنانير ، وقال إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل : بأن الأبابيل : مأخوذة من الإبل ولكن الإبل المؤبلة ، وهذه الإبل هي الأقاطيع (ينظر :القرطبي ، 2003،ج198/20).

وعند رجوعي إلى كتاب معاني القرآن للفرَّاء وجدته يذكر في رأيه في قوله عزَّ وجلَّ : {أبابيل} [الفيل/3] : وهذه الأبابيل لا يوجد لها واحد من لفظها مثلها مثل الشماطيط والعباديد والشعارير وكل هذه لا يوجد لها مفرد ، وقد سمع الرؤاسي وهو رجل ثقة أنه سمع أن مفردها إبَّالة بدون ياء ، و سمع من العرب من يقول : (ضِغث على إبَّالة) ، ويريدون بكلامهم هذا خصب على خصب ، وأمَّا إذا قلنا الإيبالة بالياء ، ففي هذه الحالة تكون مثل الفضلة التي توضع على حمل الحمار أو البعير من العلف ، وهو مثل الخصب على الخصب والحمل فوق الحمل ، ولو قالوا إن مفرد الأبابيل إيبالة لكان قولهم صحيحاً كما قالوا دينار ودنانير . (ينظر :الفرَّاء ، ط3، 2002 ، ج3/ 292)

5 ـ 2: الإدغام :

وهو أن نلفظ بحرفين بشرط أن يكون الحرف الثاني منها مشدداً ، وقسَّم العلماء الإدغام على صغير وكبير ، فالإدغام الكبير : هو ما كان حرفه الأول متحركاً ، وسواء كان في ذلك مثلين أم جنسين أم متقاربين ، وسمّاه العلماء الإدغام الكبير ؛ لأنَّه يقع كثيراً في الكلام ؛ وذلك لأنَّ الحركة أكثر من السُّكون، وقيل عنه لتأثيره في أنه يُسكِّن المتحرك قبل أن يدغمه ، وقيل أيضاً لصعوبته وشموله لنوعي المثلين والجنسين والمتقاربين ، أمَّا الإدغام الصغير فهو الذي يُسكن حرفه الأول . (ينظر : ابن الجزري ، ط 1، 2014 ،ص : 224).

وقد جاء في تفسير البحر المحيط عن الإدغام من خلال ما ذكره لقراءة الرؤاسي إذ يرى أبو حيان :أن الضاد أدغمت في الذال وذلك في قوله تعالى : {الأرض ذلولاً } [الملك /15] ، وهذه الرواية رواها اليزيدي عن أبي عمرو وهي ضعيفة ، وكذلك إدغامهم للشين في قوله تعالى : {لبعض شأنهم } [النور/62] {والأرض شيئاً} [النحل/73]، وهذه القراءة ضعيفة أيضاً ، وقد تدغم الشين في السين وروي ذلك عن أبي عمرو في قوله تعالى { إلى ذي العرش سبيلا} [الإسراء /42]،والبصريون لم يجيزوا هذا الإدغام عن أبي عمرو ، رغم أنه بصري ، و أجاز الكسائي إدغام الفاء في الباء في قراءته لقوله تعالى : { إن نشأ نخسف بهم } [سبأ/9] ، وهو إمام الكوفيين أيضاً ، أمَّا الرَّاء وإدغامها في اللام أو النون من أجل تكريرها فلم يجزها الخليل وسيبويه ولا أصحابه ، وأجاز يعقوب وأبا عمرو والكسائي والفرَّاء وأبو جعفر الرؤاسي هذا الإدغام في اللام ، وهؤلاء الثلاثة (أبو جعفر الرؤاسي والكسائي والفرَّاء) رؤوس الكوفيين ، وقد حكوا سماعاً عن العرب ، وهذه الحروف تعرضت للإدغام فيما يجاورها ، وهناك خلاف في ذلك لكي لا يتوهم من قول الزمخشري بأنَّها لا تُدغم فيما يجاورها ، وهذا لا يجوز بإجماع النحويين ؛ لذا فقد أوردت هذا الخلاف فيها ، لكي أنبه أنه ليس هناك إجماع عليه .(ينظر : أبو حيّان ، ط1 ، 1993، ج372/1)

ممَّا سبق يتبين لنا أن الرؤاسي وبقية القُرَّاء المذكورين يجيزون إدغام الراء في اللام وهؤلاء حكوا هذه القراءة سماعاً عن العرب . وهذا الإدغام لا يُجيزه جمهور النُّحاة ، وقد أورده أبو حيان للتنبيه على تجنب اتباعه .

وقد منع سيبويه إدغام الراء في اللام والنون: والراء لا يجوز إدغامها في اللام ولا النون ، وذلك لأنَّ الرَّاء مكررة ، وهي فيها تفشَّ إذا كانت مع غيرها ، فكرهوا إدغامها لئلا يُجحفوا بها ، فإذا أُدغمت فيجب أن تُدغم مع الحرف الذي لا يتفشَّى في الفم ولا يُكرر مثلها ، ويقوي هذا الكلام أن الطاء وهي من حروف الإطباق لا تكون مع التاء تاءً خالصة؛ وذلك لأنَّها أفضل منها في الإطباق ، وهذا يجعلها لا تدغم اللام والنون مع الراء ؛ وذلك لأنَّك لا تستطيع الإخلال بهما ، كما كُنْت مخلاً بها لو أدغمتها فيها،وأيضاً لتقاربهن،فتكون مثل : هَرَّأَيْتَ ومَرَّأَيْتَ. (ينظر :سيبويه ،ط 5، 2009، ج448/4)

وهذا الإدغام منعه سيبويه والبصريون ولم يرضوه، وكما هو معلوم أن الرؤاسي مذهبه كوفي وهو مذهب مخالف للبصريين وسيبويه .

5ـ 3: القطع والوصل

نستطيع التعرف على القطع والوصل من خلال التعرف على همزة الوصل والقطع وتسميتها : وقد سُميت الهمزة ألفاً ؛ وذلك لأنَّ صورتها صورة الألف ، كما أن همزة الوصل تثبت في الابتداء وتُحذف في وصل ما قبلها بما بعدها ، أمَّا همزة القطع فهي الهمزة التي تكون ثابتة في الابتداء والوصل ، وسُمِّيت همزة الوصل بهذه التسمية؛ لأنه بوساطتها يتوصل إلى النطق بالساكن إذا تعذر النطق به ، وهذه الهمزة اجتُلبت في الأصل ساكنة ، ثم بعد ذلك كُسرت، وذلك لالتقائها مع الساكن ، وقد تحركت بالكسر لالتقاء الساكنين . ولا يجوز العدول عن الكسر بالضم أو الفتح إلاَّ بموجب ، وهمزة الوصل قد تدخل على الاسم والفعل والحرف ، والحرف لا توجد فيه همزة وصل إلاَّ لام التعريف خاصة ، أمَّا الفعل فيكون ماضياً أو أمراً ولكن بغير لام ، أو قد يكون في أوَّله

إحدى الزوائد الأربع ، فإذا كان الفعل ماضياً فإنه لا تدخله همزة الوصل إلاَّ في أمثلة قليلة . (ينظر :ابن عصفور ، ط 1، 1998، ج470/2).

وقد وقع القطع والوصل في الحروف المقطعة وهي (ألم . الله) في قوله تعالى : {الم . الله لا إله إلاَّ هو الحيِّ القيُوم} [آل عمران/1 ـ 2] حسب قراءة الرؤاسي بقطع ألف وصلها في (الله) والوقف على الميم . إذ إن هذه السورة مدنية بإجماع النُّحاة ، وقد حكى النقاش إن هذه السورة اسمها في التوراة طيبة ، وقد قرأ الحسن وعمرو بن عبيد وعاصم بن أُبي النحوي وأبو جعفر الرؤاسي (ألم . أللّه) بقطع ألف الوصل ، إذ وقفوا على (الم) كما وقفوا على أسماء الأعداد في قولنا : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة، وهم واصلون، وقد ذهب الأخفش سعيد بن مسعدة إلى أن (الم الله) جواز كسر الميم لالتقاء الساكنين ، وقد ذكر الزجاج أن قول الأخفش فيه خطأ ولا يمكن للعرب أن تقوله لثقله وقال عنها النحاس بأنّها أي القراءة الأولى قراءة العامة . وقد تكلَّم فيها النحويون القدامى ، إذ أن مذهب سيبويه في فتح الميم لالتقاء الساكنين ، واختار العلماء لها الفتح لئلا يجمع بين كسرة وياء وكسرة قبلها . أمَّا الكسائي فيرى أن حروف التهجي مع ألف الوصل إذا ألتقتا فإن ألف الوصل تحذف وحركتها يتم استبدالها ،فقلت : الم الله ، ويرى الفرَّاء أن الأصل (الم أللّه) كما قرأها الرؤاسي ولكن حركة الهمزة ألقيت على الميم ، وقد قرأ عمرو بن الخطاب (الحيَّ القيام) وقال خارجة : في مصحف عبد الله (الحي القيم).(ينظر : القرطبي ،2003، ج4/1).

وجاءت عند ابن عطية في المحرر الوجيز : وقرأ السبعة {آلم الله} بإسقاط ألفها وفتح ميمها، أمَّا عاصم فقد سُكَّن الميم فيها ثم قطع الألف بعد ذلك ، روى القراءة الأولى التي تحمل معنى الجماعة حفص وروى القراءة الثانية أبو بكر وذكرها الفرَّاء عن عاصم وقرأ أبو جعفر الرؤاسي وأبو حيوة بكسر ميمها منعاً لإلتقاء الساكنين ، وذلك رديء؛ لأن الياء تمنع من ذلك، والصواب في ذلك أن تكون بالفتح ؛ لأنَّها قراءة لجمهور الناس .

قال أبو علي فإن حروف التهجي تكون مبنية على الوقف؛ وذلك لأنَّ الميم ساكنة واللام ساكنة ، فتحركت الميم بالفتح كما تحركت النون في قولك : "من الله ومن المسلمين" إلى غير ذلك . (ينظر :ابن عطية، ط 1 ، 1993 ،ج396/1)

ما نقله ابن عطية عن الرؤاسي نقل خاطئ ، وقد كرر هذا النقل أبو حيان إذ جاء في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي في قراءة السبعة (الم الله) بفتح ميمها وإسقاط ألف الوصل فيها ، وقد روى أبو بكر في بعض طرقه عن عاصم بإسكان ميمها وقطع ألفها ، وكذلك ذكرها الفرَّاء عن عاصم ورويت هذه الرواية عن الحسن وعمرو بن عبيد والرؤاسي والأعمش والبرجمي وابن القعقاع إذ وقفوا كُلَّهم على الميم كما وقفوا أيضاً على الألف واللام ، ولها الحق في أن يُبتدء بعدها ، تقول : واحد ، اثنان ، وقرأ أبو حيوه بكسر ميمها ، ونسب هذه القراءة ابن عطية للرؤاسي كما نسبها الزمخشري إلى عمرو بن عُبيدة وقال بأنه توهم التحريك لالتقاء الساكنين ، وهذه القراءة ليست مقبولة ، وقال غيره : بان هذه القراءة رديئة ؛ لأنَّ الياء تمنع ذلك ، والصواب في هذه القراءة أن تكون بالفتح ، لأنَّها قراءة جمهور النَّاس ، وقال الأخفش : يجوز : ألم الله بميم مكسورة ، وذلك لالتقاء الساكنين ، وقال الزجاج بان هذا خطأ ، لأنَّ العرب لا تقوله لثقل النطق فيه . .(ينظر : أبو حيّان ، ط 1، 2001 ،ج374/2).

وقد أشار العلماء بأن الفرَّاء نسب هذه القراءة إلى أبي جعفر الرؤاسي إذ يرى الفرَّاء أنَّ الهجاء موقوف في كل القرآن ، وليس الجزم يسمى جزماً ، وإنَّما هو كلام جزم على نية الوقوف على أحد حروفه ، فيجب أن نفعل ذلك في كل الهجاء القليل منه والكثير، وقد قرأ القُرَّاء (آلم اللهُ) في (آل عمران) بفتح ميمها، وذلك لأنَّ الميم كانت مجزومة لنية الوقوف عليها ، وإن الحرف إذا كان المنوي به الوقوف عليه فالحرف الذي بعده يكون مستأنفاً ، كالهمزة التي في الألف من لفظ (الله) تركتها العرب ، فصارت فتحتها بعد ذلك في الميم ؛ وذلك لسكونها ، ولو كانت الميم مستحقة للجر لكسرت كما في قوله تعالى : {قِيل ادخل الجنة} [يس /27]وقد قرأها أحد النحويين وهو أبو جعفر الرؤاسي وعُرف عنه أنه كان رجلاً صالحاً (الَمْ أللّه) بقطع الألف والقراءة بطرحها . (ينظر :الفرَّاء ، ط 3، 2001، ج 9/1)

ثم علل الفرَّاء مجيء الاستئناف إذ روى أنه بلغة عن عاصم أنه قرأ هذه القراءة بقطع ألفها ، وإن الهجاء إذا كان أوَّل السورة وكان حرفاً واحداً مثل قوله تعالى : (ص) و(ن) و(ق) فأن له في العربية وجهين هما : إذا نويت الهجاء به فيجب تركه مجزوماً وكتابته بحرف واحدٍ، وإذا جعلت هذا الهجاء اسماً للسورة أو في مذهب قسم فيجب كتابته على هجائه (نون) و(صاد) و(قاف) ويجب كسر الدال من الصاد والفاء من القاف ، ونصب النون الأخيرة من النون ، فتقول : (نون والقلم) و(صاد والقرآن) و(قاف والقرآن) ؛ لأنَّ هذه الحروف صارت كأنَّها أداة ، كما قالوا : رجلانِ ، فخفض النُّحاة النون من (رجلان) ، وذلك لأنَّ الألف قبلها ، وهذا الشيء لا يجوز في القرآن مثل (ألم)و(ألمر) ونحوهما . (ينظر :الفرَّاء، ط 3، 2001، ج9/1 ـ 10، والنحاس ،2004، ج32/1 ـ 33).

وقد علل ابن خالويه علة قراءة هذه القراءات والحجة لمن قرأ بقراءة إسكان الميم وقطع الألف أن الحروف التي تقع في أوائل السور تكون علماً لها ، لذا فيجب أن تأتي ساكنة مع قطع الألف ؛ لأنَّها تكون عوضاً عن الهمزة في (إله) ، أمَّا من فتح الميم فله فيها وجهان : أحد هذين الوجهين أنه نقل إلى الميم فتح الهمزة ثم بعد ذلك ليَّنها ، فعادت الألف ألف وصل كما يجب لها أن تكون وثانيها أنه فتح الميم بسبب سكون الياء قبلها ثم بعد ذلك وصل الألف على أصلها .(ينظر :ابن خالوية ، 1971، ص 81) .

ممَّا سبق يتبين إن قراءة الرؤاسي نسبها أبو حيان إلى الحسن وعمرو بن عبيد والرؤاسي نفسه والأعمش والبرجمي وابن القعقاع، وأيَّد قراءتهم بقوله : (وحقها ذلك) ، أمَّا من نسب كسر الميم كما نقل إلينا ابن عطية وأبو حيّان في البحر المحيط فهو خاطئ ، وقد استند أبو حيّان إلى ابن عطيه في نقله عن الرؤاسي .

وإن قراءة الرؤاسي قد أشار إليها الفرَّاء بقوله : (وهذه القراءة قرأها أحد النُّحاة، وهو أبو جعفر الرؤاسي وكان رجلاً صالحاً) وهو يشير دائماً إلى صلاح حال الرؤاسي ويؤيده في آرائه عند نقله عنه .

6 ـ الخاتمة

6 ـ 1 نتائج البحث

1 ـ أيَّد ابن عطية قراءة أبي جعفر الرؤاسي {الصلاة الوسطى} في نصبه على الإغراء ، وكذلك أيَّدها الفرَّاء وحث عليها .

2 ـ ذكر القرطبي وابن عطية قراءة الجزم في (تأتهم) ولم يؤيدوها ، وأيَّدها من البصريين أبو عمرو بن العلاء وأجازها الفرَّاء .

3 ـ لم يمنع الرؤاسي صرف {سبأ} وإنما قال عنها بأنه لم يعرفها ولا يدري تعليل الفرَّاء لقول الرؤاسي بأن العرب إذا لم تعرف شيئاً وكان مجهولاً ، فإنهم لا يصرفوه ، وهذا الرأي منسوب إلى الفرَّاء فقط . وأيضاً أيَّد سيبويه كلام الفرَّاء فقال إن أبا عمرو لا يصرفه، وهذا الكلام لأبي عمرو وليس للرؤاسي .

4 ـ ذكر القرطبي قراءة الرؤاسي في بناء (عُبد) للمجهول ، ولم يؤيد هذا القول . بل ذكره من باب العلم بالشيء فقط .

5 ـ إن قراءة قطع الألف وطرح الهمزة نسبها أبو حيان إلى جماعة من القُرَّاء من ضمنهم الرؤاسي وأيَّد قراءاتهم ، أمَّا من نسب كسر الميم كما نقل إلينا أبو عطية وأبو حيان في البحر المحيط فهو نقل خطأ ، إذ استند أبو حيان في نقله عن الرؤاسي إلى كلام ابن عطية ، والقراءة الصحيحة التي نقلها عن الرؤاسي هو الفرَّاء .

6 ـ 2 التوصيات والمقترحات:

1 ـ إنَّ آراء الرؤاسي اللغوية قليلة جداً في الدراسات اللغوية ، ورغم قلتها إلاَّ أنَّها أفادت الدرس اللغوي .

2 ـ أكثر المؤيدين لآراء الرؤاسي هو الفراء كونه كوفي المذهب وتتلمذ على يديه ، لذا كان داعماً له ومقتدياً به .

3 ـ كان الرؤاسي وهو رأس الكوفيين يتفق مع أبي عمرو بن العلاء وهو رأس البصريين ؛ لأنه أستاذه وهذا يؤكد اعتماد الكوفيين في أصولهم على البصريين .

7 ـ المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن الجزري ، 2014 ، محمد بن محمد بن علي ، النشر في القراءات العشر ، ط 1، دار ابن الجوزي ، مصر ـ القاهرة .

- ابن خالويه ،1971 ، للأمام ابن خالويه (ت 370هـ) ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت .

- ابن عصفور، 1998، أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (ت 669هـ)، شرح جمل الزجاجي ،قدَّم له ووضع فهارسه : فوَّاز الشَّعار ، إشراف د. إميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان

- ابن عطية،1993 ، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

- ابن عقيل، 1985، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 2، دار الفكر، دمشق .

- أبو حيّان، 1993، محمد بن يوسف الأندلسي (ت 654هـ)، البحر المحيط، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ود. زكريا عبد المجيد النوقي ود. أحمد النجولي الجمل ، ط 1، بيروت ـ لبنان .

- أبو زرعة، 2014، عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن زنجله (ت)،حجة القراءات، دار ابن الجوزي ، القاهرة ـ مصر

- الأعشى، 1977، الأعشى الكبير ، شرح ديوان الأعشى الكبير، تحقيق : د. محمد حسين ، (د. ط) ، مكتبة الآداب بالجماميز ،المطبعة النموذجية .الحموي ، 1925، ياقوت ،معجم الأدباء، تحقيق : مرجليوت ،القاهرة .
- جرير ، 1986، ديوان جرير ، (د. ط) ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت .
- الجعدي، 1998، النابغة الجعدي ،ديوان النابغة الجعدي ،جمع وتحقيق وشرح : د. واضح الصمد ، ط 1، دار صادر ، بيروت ـ لبنان .
- الجلبي، 1986، أحمد بن عمر الجلبي (ت 791هـ)،القواعد والإشارات في أصول القراءات ، تحقيق : د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار ، ط 1، دار القلم ، دمشق .
- الحموي، 1923 ـ 1925، ياقوت الحموي،معجم الأدباء، تحقيق : مرجليون، القاهرة .
- رفيده، 1990، إبراهيم عبد الله رفيده ، النحو وكتب التفسير ، ط 3، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- الرُّماني، 1984، أبو الحسن علي بن عيسى (ت384هـ)، رسالتان في اللغة ، تحقيق :إبراهيم السامرائي ، (د. ط) ، دار الفكر للتوزيع والنشر .
- سيبويه ، 1990، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ)،الكتاب، تحقيق : عبد السلام محمد بن هارون، ط 1، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان .
- سيبويه ، 2009، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد بن هارون، ط 5، مكتبة الخانجي ، القاهرة ـ مصر.
- الفرَّاء، 2001 ـ 2002، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) ، معاني القرآن، تحقيق : د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مراجعة الأستاذ : علي نجدي ناصيف ، ط 3، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ـ مصر .
- القرطبي، 2003، أبو عبد الله محمد بن احمد (ت 671هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ،تحقيق : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ـ السعودية .
- النَّحاس، 2004، أبو جعفر (ت 338هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : د. يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة .

بیروبۆچوونه زمانەوانییەکان لەلای روئاسی لە شیکارییەکانی کوری عەتیەی ئەندەلوسی قورتوبی وباوکی حەیانی ئەندەلوسی

إسراء ياسين حسن
کولیژی پەروردە / پەشی زمانی عەرەبی /زانکۆی چەرمو
Israa.yasin@charmouniversity.org

پوختە
زۆربەی بوچونەکانی رواسی لە تەفسیرەکاندا لە تەفسیری قورتوبیدایە، پێنج جی چونە لە بابەکانی (جزم ممنوع من الصرف – وبناء للمفعول – قطع والوصل -التحقیق والشدیدایە) لە داوای ئەمانە بو چونەکانی رواسی لە تەفسیری (ابن عطیه) دایە کە بەپلەی دووەم دێت وەسێ بوچونە (نصب على الإغراء – الجزم – القطع والوصل).
لە هەمووی کەمتر بۆچونەکانی لە تەفسیری (أبي حیان) داوێت کە (قطع والوصل – الإدغام).
ئەمەش ئاماژەیە بۆ زۆر پشت بەستنی ئیمامی قورتوبی بە بۆ چونەکانی رواسی لە تەفسیرەکەیدا بەراورو بە هەردوو تەفسیری (ابن عطیه وأبي حیان).

وشە سەرتاییەکان: بیروبۆچوونه زمانەوانییەکان ،روئاسی ، کوری عەتیەی ،قورتوبی ، باوکی حەیان.

Linguistic Opinions According to Al-Rawasi in The Interpretations Of Ibn Atiyya Al-Andalusi, Al-Qurtubi, And Abu Hayyan Al-Andalusi

Israa Yaseen Hassan
College of Education / Department of Arabic
Language /charmo University
Israa.yasin@charmouniversity.org

Abstract
The most frequent opinions of Al-Rawasi in these interpretations were in the interpretation of Al-Qurtubi, and there were five opinions in the chapter of decisiveness, the prevention of morphology, the construction of the object, the severance, the link, the reduction and the stress, and then comes the second rank the opinions of Al-Rawasi in the interpretation of Ibn Attia, and there were three opinions, which are the accusative on temptation, assertion, severance and connection, and it was the least of them It is mentioned in the interpretation of Abi Hayyan, which is the pieces, the connection, and the fusion, and this indicates the frequent citation of the opinions of Al-Rawasi at Al-Qurtubi in his interpretation compared to the interpretations of Ibn Attia and Abi Hayyan

Key words: Linguistic opinion, Al-Raasi, Ibn Atiya, Al-Qurtubi, Abu Hayyan